الإصلاحات الاقتصادية فى اليمن:
دور ريادى للقطاع الخاص

د.يحى المتوكل، وزير الصناعة والتجارة اليمنى لـ "الإصلاح الاقتصادى":

- ***لا بد أن نتبنى اقتصاد السوق بأكمله أو أن لا نتبناه..***
- ***الإصلاحات الاقتصادية فى اليمن تمكنت من تحقيق استقرار اقتصادى فى المؤشرات الاقتصادية الكلية..***
- ***لا يمكن أن يكتمل برنامج الإصلاح الاقتصادى دون تحقيق النمو الاقتصادى الذى يعتمد بدرجة أساسية على دور ريادى للقطاع الخاص..***
- ***النفط نعمة ونقمة فى آن واحد***

اجرى الحوار: حمود البخيتي

♦ **الإصلاح الاقتصادى: إلى أين تسير الإصلاحات الاقتصادية فى اليمن؟**

♦♦ الإصلاحات الاقتصادية عملية مستمرة، ولا بد أن تتوازى مع المتطورات والمتغيرات التى تطرأ على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى، وحقيقية الأمر أن الإصلاحات الاقتصادية فى اليمن تمكنت، كما نطلع عليها من التقارير الحكومية أو المحلية أو المستقلة أو الدولية، تمكنت من تحقيق استقرار اقتصادى ـ فى المؤشرات الاقتصادية الكلية ـ فهذا وإلى حد ما ومنذ منتصف التسعينيات بعد إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادى والمالى.. ونتيجة السياسات المالية والنقدية تمكنت بالفعل من السيطرة على عجز الموازنة وكذلك على التضخم إلى حد ما.

الجزء الآخر للإصلاحات الاقتصادية والمتمثل فى إطلاق النمو الاقتصادى، حتى الآن الحكومة تعمل بشكل جدى لمحاولة تعزيز هذه المرحلة، لكننا لم نتمكن من بيان معدلات نمو اقتصادية عالية تساعد على ثبات النتائج التى تحققت فى المرحلة الأولى، وكما نعلم أنهما مسارين متلازمين بمعنى "لا يمكن أن يكتمل برنامج الإصلاح الاقتصادى دون أن نتمكن من تحقيق النمو الاقتصادى الذى يعتمد بدرجة أساسية على دور ريادى للقطاع الخاص"، بمعنى توفير بيئة استثمارية جاذبة يستطيع من خلالها القطاع الخاص أن يضخ استثمارات تحقق النمو الاقتصادى.. هذه ما زالت فى الحقيقة العقبة التى نحاول أن نتجاوزها من خلال ما نسميه بقضايا الحكم الجيد.

الحكومة تبنت أجندة قصيرة المدى للحكم الجيد حققتها خلال ستة أشهر من عام ٢٠٠٦، وبناءً على المؤشرات الإيجابية التى تحققت أطلقت أيضًا أجندة متوسطة المدى بقضايا الحكم الجيد، وهى ما نحن بصدده الآن سواء ما يتعلق بقضايا القوانين التشريعية المرتبطة بمكافحة الفساد بقضايا المناقصات، أو مرتبطة بإنشاء الجانب المؤسسى والآليات المنفذة للقوانين مثل اللجنة العليا لمكافحة الفساد، لجان المناقصات، وهيئات الرقابة فيها، والمبادرات المختلفة بهذا الشأن.. لكن للأسف الشديد نواجه بين حين وآخر ببعض الاضطرابات التى قد تكون داخلية، وهذه بطبيعة الأحوال أوضاع الدول النامية بما فى ذلك الدول الغنية منها، أو بمتغيرات دولية تدفع بمسار السياسات الاقتصادية عن الخط الذى يجب الالتزام به، وهنا أشير إلى ما نعانيه حاليًا، وتعانيه كثير من الدول والمرتبط بالتضخم الجامح نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بالدرجة الأولى، وآثاره على حلقة السوق بشكل كامل.

منذ منتصف عام ٢٠٠٦ شهدت الأسواق العالمية للحبوب، وخاصة سلعة القمح ارتفاعات غير طبيعية، وهناك حالات سابقة فى سبعينيات القرن الماضى لكنها لم تكن بالشكل الذى نشهده حاليًا.. اليمن باعتبار انه يستورد حوالى (٩٥٪) من احتياجاته من القمح ونسبة كبيرة أيضًا من احتياجاته من الحبوب الأخرى، وكذا مشتقات الألبان والزيوت..الخ.

تمثل هذه المتغيرات ضغطًا على الاقتصاد الوطنى بشكل واضح (الميزان التجارى، وميزان المدفوعات) بالإضافة إلى ميزانية الدولة، وكذلك على المواطن بدرجة أساسية، وهو ما يشكل تحدى أساسى للحكومة فى سياساتها المختلفة سواء السياسات الاقتصادية أو السياسات الاجتماعية.. شهدنا خلال عام ٢٠٠٧ زيادة بحوالي ١٤٨٪ فى أسعار القمح والدقيق، واليمن باعتبار أن دخل الفرد فيها منخفض فتأثيره مضاعف مقارنة بالدول الغنية الأخرى التى نلاحظ أيضًا ما تؤدى إليها هذه الضغوط، وما نلاحظ من أخبار متواصلة عن الإشكاليات التى تحدث، ومن خلال شحة عرض السلع أو من خلال الضغط الشعبى..الخ نحن نعانى، ويؤثر علينا الضغط بشكل مضاعف، ومع ذلك الحكومة نظرت فى المسألة من بداية منتصف العام الماضى، ووضعت تصورات بشأن المعالجات فى حدود الإمكانيات المتاحة للدولة لتتعامل مع إجراءات طويلة المدى مرتبطة بشكل أساسى بدور القطاع الزراعى لتوسيع الرقعة الزراعية التى تخصص لإنتاج الحبوب، أيضًا تناولت قضايا مرتبطة بضرورة تعزيز الرقابة على الأسواق باعتبار أن هذه السلع الغذائية الأساسية معفية من الرسوم والضرائب للدولة، وبالتالى يجب أن تكون هناك رقابة مباشرة من الدولة دون التأثير على آلية السوق.. مع التأكيد على أن الدولة لا تغير اعتقادها وإيمانها بآلية السوق كفلسفة اقتصادية تتبناها.. ثم التعامل مع قضايا الرقابة، وهى قضية أساسية وهامة، وتحتاج إلى فترة تعزز دور الدولة فى الأسواق.. أيضًا هناك جانب آخر مرتبط بأهمية مراعاة انخفاض الأجور والمرتبات فى اليمن، وبالتالى وافقت الحكومة على الانتقال إلى المرحلة الثانية من إستراتيجية المرتبات والأجور مع علمنا المسبق بأن هذه الزيادة لا تمثل الزيادة السعرية فى نهاية المطاف، ولكن على الأقل يمكن أن تخفف مرحليًا من تأثير ارتفاع الأسعار.. أيضًا الجانب الاجتماعى المتمثل بشريحة لا بأس بها من المجتمع التى تقع تحت خط الفقر كان لابد من اتخاذ قرارات بهذا الشأن، والحكومة بصدد استكمال الإجراءات المتعلقة

بتوسيع الإعانات المتعلقة بشبكة الضمان الاجتماعى، بالإضافة إلى رفع السقف المقدم إلى الحدود الممكنة، والتى تتواكب مع مستوى الأسعار الحالى.. نأمل أن يرتفع السقف إلى ١٠ آلاف ريال للحالة – الإعانة الاجتماعية – وبما يمكن أيضًا من إزالة أى إشكالات بالقوائم المرتبطة بالرعاية الاجتماعية عن طريق تعزيز دور الباحثين الاجتماعيين، وأيضًا المراقبة المستمرة للإعلانات التى تقدم لضمان أن تصل إلى المستهدفين والمستحقين.. هذه هى الإجراءات المنظورة من قبل الحكومة لكن يبقى المحك الحقيقى هو النمو الاقتصادى.. فلا ينبغى أن نغفل هذا الجانب رغم الضغوط التى تحدث حقيقة.. الحكومة تعزز جهودها لجذب الاستثمارات سواء ارتبطت باستكمال الأنشطة التى قامت بها، أو ترتبت عن مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية الذى ركز على فتح المجال على مصراعيه للاستثمارات ورجال الأعمال فى دول مجلس التعاون الخليجى، ومع ذلك هذه الجهود ستستمر ونعمل على أن تتواكب مع تحسين بيئة الاستثمار.. هناك تنافس دولى لجذب رؤوس الأموال فى المنطقة وفى العالم وهناك أيضًا فائض كبير يبحث عن استثمارات مجزية، وبالتالى أعتقد أن اليمن يستطيع الحصول على جزء من هذا الفائض لتنمية قطاعات مختلفة، وان كان الإقبال بشكل أساسى يركز على القطاع العقارى، ولكن هناك مشاريع تتبناها الحكومة مرتبطة بأهمية وضرورة تنمية القطاع الصناعى، ونركز على إنشاء مناطق صناعية فى عدد من محافظات الجمهورية، ونأمل أن يشارك القطاع الخاص فى تنمية هذه المناطق.. كما نحث القطاع الخاص على الاستثمار التجارى فى الزراعة، وخاصة زراعة الحبوب، وهناك توجيه للمؤسسة الاقتصادية اليمنية للاستثمار فى زراعة وإنتاج الحبوب، وخاصة فى المحافظات التى لديها مساحات أراضى واسعة، وتتوفر فيها المياه نسبيًا، ونحن أمام موسم الحصاد للقمح ونتوقع أن يكون هناك زيادة، وإن كانت متواضعة هذا العام، لكن إنشاء الله فى العام القادم مع توفير التسهيلات من قبل الدولة للمزارعين نستطيع أن نضاعف على الأقل كمية الإنتاج من القمح، وبالتالى تخفيف الاعتماد على الواردات فى هذا الجانب.

♦ الإصلاح الاقتصادى: معالى الوزير.. الحكومة اليمنية وضعت لنفسها مصفوفة لتنفيذ الإصلاحات .. فماذا تم فى ذلك سلبًا وإيجابًا؟

♦♦ سأكون صريحًا معكم.. إن إطار العمل المخطط ساعد الحكومة اليمنية على تحسين أدائها فى الفترات الماضية، وخاصة من خلال ما أشرتم إليه من وضع مصفوفات مزمّنة، بإجراءات محددة ومرتبطة بفاعلين مختلفين بما فى ذلك مجتمع المانحين، وأستطيع أن أقول إن جزء أساسى من هذه المصفوفات، سواء كانت مصفوفة الحكم الجيد أو مصفوفة البرنامج الانتخابى لفخامة رئيس الجمهورية أو برنامج الحكومة الذى قدم لمجلس النواب، وهى مترابطة فى حقيقة الأمر، تم تنفيذ جزء أساسى منها، وبشكل طيب مع الاعتراف أحيانًا أن هناك تأخر زمنى لتنفيذها لصعوبات تواجه فى إطار البناء المؤسسى للدولة، وقدرات كوادر أجهزة الدولة.. جزء أساسى أشرت إليه على سبيل المثال ـ القضايا المرتبطة بمكافحة الفساد ـ لقد جاء إصدار القانون وإنشاء الهيئة أو قوانين المناقصات والمزايدات وإنشاء الهيئات المرتبطة بها.. هذه إنجازات تحسب للدولة، ولكن لا نتوقع أن نتلمس نتائجها بشكل مباشر، وإنما نحتاج إلى الوقت حتى تستطيع أن تأخذ دورها الكامل لهذه الأجهزة، ونستطيع بالفعل أن نجرى هذه المقارنات بين فترة ودور هذه الأجهزة الجديدة، والفترات السابقة.. طبعًا الفكرة الأساسية للتركيز على القضايا المرتبطة بمكافحة الفساد أو المناقصات.. أن الدولة من خلال الدراسات التى أعدتها تبين لها أن جزءً أساسيًا من الفساد ينحصر فى آلية الجوانب الإيرادية المرتبطة بالضرائب والجمارك، أو فى الجانب المرتبط بمناقصات ومزايدات الدولة، باعتبار أن الدولة حتى الآن تهيمن حقيقة على الإنفاق العام،

♦ اليمن يستورد حوالى ٩٥٪ من احتياجاته من القمح ونسبة كبيرة أيضًا من احتياجاته من الحبوب الأخرى، وكذا مشتقات الألبان والزيوت.

♦ نحث القطاع الخاص على الاستثمار التجارى فى الزراعة، وخاصة زراعة الحبوب، وهناك توجيه للمؤسسة الاقتصادية اليمنية للاستثمار فى زراعة وإنتاج الحبوب

ولا أقصد به الإنفاق الحكومى، ولكن الإنفاق الحكومى بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة بالاستثمارات الخاصة، وبالتالى إذا تم الحد والسيطرة ومنع الفساد فى نظام المناقصات، فبالتالى تكون الدولة قد أقفلت مصدرًا رئيسيًا للفساد، وتمكنت بالفعل من السيطرة وترشيد الإنفاق، وتوجيهه بالشكل السليم .. وكنسبة رقمية، أنا لا أستطيع أن أحددها حاليًا، ولكن من خلال المصفوفة دون أدنى شك يستطيع الإنسان أن يتبين مستوى التنفيذ وعلى الأقل الإجراءات والقضايا الأساسية الواردة فى تلك المصفوفات.

♦ الإصلاح الاقتصادى: كيف تبدوا اليمن فى تقارير المؤشرات الدولية؟

♦♦ الحقيقية أننا أصبحنا نولى المؤشرات الدولية أهمية قصوى، حتى فى بعض الأحيان أننا نبالغ بالاهتمام بهذه المؤشرات لكن فى نهاية المطاف هذه المؤشرات تساعدنا على توجيه الاهتمام نحو أوجه القصور، وبالتالى العمل على حلها بشكل مباشر حتى نتمكن بدرجة أساسية أن نعالج الصعوبات والمشاكل التى تواجه بيئة الاستثمار وبيئة الأعمال بشكل عمومى، وبالتالى تحسين صورة اليمن فى التقارير الدولية والذى ينعكس أيضًا بشكل غير مباشر فى إمكانية حصول اليمن على الدعم والقروض والمساعدات الخارجية.

فى إطار وزارة الصناعة والتجارة نولى اهتماما بمؤشرات بيئة الأعمال، والتى تظهر بشكل سنوى فى التقارير الدولية المتعلقة بتقارير بيئة الأعمال، وعملنا حقيقة بالتعاون مع الجهات المانحة على تنفيذ مشروعين فى هذه الوزارة يرتبط بأتمتة الأعمال التجارية، وهذه قطعنا شوطًا أساسيًا فيها، ونأمل أن يكتمل خلال الشهرين القادمين، وبالتالى تصبح العمليات التجارية مؤتمته بحيث يمكن للفرد أو الشركة أن تقوم بمتطلبات الحصول على التراخيص أو التجديدات أو غيره من القضايا مباشرة من خلال الموقع على الإنترنت. الجانب الآخر مرتبط بتبسيط الإجراءات، ونحن نعلم أن تطور ربما لوزارة الصناعة والتجارة، سواء ارتبط بشكلها السابق أو شكلها المشهود فى مراحل سابقة، أدى إلى أعراف ربما أكثر منها أنظمة تم اعتمادها بما يتعلق بآلية العمل فى الوزارة، وبالتالى كان لا بد من إجراء مسح كامل للإجراءات التى تتم لكافة العمليات فى الوزارة، وتم هذا بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وتبين لنا أن هناك إمكانية واسعة لتجاوز كثير من الإجراءات والعمليات التى تتم، وبالتالى اختصار الوقت والكلفة فى آن واحد.. بناء على هذا المسح صدرت قرارات من الوزارة باختصار الإجراءات، وجمع لا بأس به من العمليات، وعملية تبسيط الإجراءات ستستمر معنا فى السنوات القادمة لنتجاوز الصعوبات التى تواجه رجال الأعمال والشركات فى هذا الجانب، وسنعمل بقدر الإمكان على أن تكون بيئة الأعمال فى اليمن بسيطة، وقد تبنينا منذ ثلاثة أشهر نظام النافذة الواحدة فى الوزارة وسيتم ربط المكاتب بهذه النافذة حتى نستطيع أيضًا أن نلغى كثير من الصعوبات والتكاليف التى تواجه الشركات ورجال الأعمال فى هذا الجانب.

♦ الإصلاح الاقتصادي: فى النهاية لا بد أن نسلم بان أسعار الطاقة سيتم تحريرها فى الأسواق.. مع أن الحكومة اليمنية تصرح بعدم وجود نية لرفع أسعار الطاقة.. وبرنامج الإصلاحات التى اعتمدته الحكومة يهدف إلى تحرير هذه الأسعار .. فما الجدوى الاقتصادية لهذا النهج؟

♦♦ أنت تحدثت عن فلسفة الاقتصاد الحر وآلية السوق.. وهى تفترض أن المحرك أو المحدد الرئيسى للأسعار هو العرض والطلب، وبالتالى أى تدخل من قبل الحكومة، أو من قبل ربما البنية التحتية أو الجانب المؤسسى للاقتصاد يؤدى إلى خلق تشوهات بآلية السوق، وبالتالى يضيع قدر كبير من الإمكانيات التى تترتب على مثل هذه الاخلالات.. إذًا

♦ لا يمكن أن يكتمل برنامج الإصلاح الاقتصادى دون أن نتمكن من تحقيق النمو الاقتصادى الذى يعتمد بدرجة أساسية على دور ريادى للقطاع الخاص

♦ تبنينا منذ ثلاثة أشهر نظام النافذة الواحدة فى الوزارة، وسيتم ربط المكاتب بهذه النافذة حتى نستطيع أن نلغى كثير من الصعوبات والتكاليف التى تواجه الشركات ورجال الأعمال فى هذا الجانب

لابد إما أن نتبنى المفهوم بأشمله أو بأكمله أو أن لا نتبناه.. فأنا أتفق معكم فيما أشرتم إليه فى أن عملية تحرير الأسعار عملية لابد منها، ولا مفر منها دون أدنى شك.. لكن السؤال يبقى فى التوقيت المناسب والقدر المناسب.. طبعًا لا يمكن الآن فى الوضع الراهن عندما نشاهد أن أسعار النفط تجاوزت الـ ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، وبهذه الفجوة الكبيرة بين السعر المطبق وبين سعر السوق، أن تنتقل بقرار واحد من السعر المطبق المدعوم، وهو حاليًا ٣٥ ريال للتر الديزل، إلى السعر العالمى، لأنه بدون أدنى شك سيخلق إرباكًا كبيرًا ليس للأفراد فحسب وإنما للأنشطة الاقتصادية كلها، وبالتالى كما أشرت يبقى السؤال حول الزمن والمقدار المرتبط برفع الدعم فى هذا الجانب.. طبعًا القضية حساسة.. حساسة سياسيًا.. حساسة اقتصاديًا، بل وفى أحوال كثيرة تستخدم من باب المزايدة السياسية لسوء الحظ.. وبالتالى ما نريد أن نؤكد عليه أن الحكومة تراعى الجوانب المختلفة فى هذا الاتجاه، وكما يظهر أن الوضع الراهن حقيقية غير مواتى لاتخاذ قرار بهذا الشأن، لكن عملية الرفع الحتمية يجب أن تكون رشيدة واعية للآثار على الشرائح المختلفة فى المجتمع، والنشاط الاقتصادى بقطاعاته المختلفة، وبالتالى يمكن من خلال هذا الرفع أن يؤخذ فى الاعتبار تحويل بعض المبالغ الموجهة لدعم المشتقات النفطية لتعزيز المساعدات التى تقدم للفقراء والغير قادرين على الإنتاج.. لا بد أن تكون عبارة عن حزمة سياسات اقتصادية سياسية اجتماعية حتى تتمكن من تحقيق النجاح، وتفادى خلق الإرباك الذى ينتج عن القرار المفاجئ.

الحكومة أعلنت أنها ستأخذ فى الاعتبار هذه القضايا، وإنشاء الله لا بد من الاستفادة من التجارب السابقة.. الحكومة رفعت الدعم عام ٢٠٠٥ جزئيًا، ويجب التوعية بالإضرار التى تتحقق من الدعم، وبيان إلى أين يذهب الدعم، الذى نتوقع أن يصل خلال العام القادم إلى حوالى ثلث موازنة الدولة، وهو عبارة عن دعم المشتقات النفطية والذى لا يحقق جزءً كبيرًا من الدعم الاجتماعى للفئات الأقل دخلاً والفقيرة، وهذه هى الإشكالية الحقيقية، ولكن نأمل أن لا يستمر ارتفاع النفط، لأنه كلما استمر بهذه الارتفاعات كلما توسعت الفجوة بين السعر الحالى وسعر السوق، وبالتالى ستكون عملية رفع الدعم أكثر صعوبة، وربما يحتاج على سنوات أطول فى هذا الجانب.

♦ الإصلاح الاقتصادى: معالى الوزير.. اليمن دولة منتجة، وبالتالى ارتفاع الأسعار العالمية هو لصالحها أم هو غير ذلك؟

♦♦ ينطبق على اليمن المقولة بأن "النفط نعمة ونقمة فى آن واحد" هو نعمة دون أدنى شك لأنه يمثل الجزء الأساسى والأكبر من موارد الدولة المالية، وهذا نحمد الله عليه، وإن كنا نأمل أن تتوسع حافظة إيرادات الدولة حتى لا نقع فى مخاطر التأثر من تذبذبات الإنتاج أو الأسعار، وهو حقيقة ما نعانى منه.. فكما تعلمون أن إنتاج النفط يتناقص، ويتوقع على المدى القصير أن يستمر فى التناقص، مع تفاؤلنا بالاستكشافات الجديدة أن تؤدى إلى نتائج إيجابية إنشاء الله، مع ذلك فإن هذا الاعتماد فى حد ذاته أدى إلى المخاطر التى يواجهها الاقتصاد اليمنى من جراء التغيرات والتذبذبات بالإضافة إلى جزء أساسى من الزيادات فى العائدات من إيرادات النفط نتيجة التصدير تذهب مباشرة إلى دعم المشتقات النفطية وليس إلى برامج تمويلية استثمارية بحد ذاتها.

♦ الإصلاح الاقتصادى: باسم هيئة تحرير المجلة نشكر لكم هذه الاستضافة.

♦♦ شكرًا لكم.

كما يظهر أن الوضع الراهن غير مواتى لاتخاذ قرار بتحرير سعر الطاقة، لكن عملية الرفع الحتمية يجب أن تكون رشيدة واعية للآثار على الشرائح المختلفة فى المجتمع والنشاط الاقتصادى بقطاعاته المختلفة

يجب التوعية بالأضرار التى تتحقق من الدعم، وبيان إلى أين يذهب الدعم، الذى نتوقع أن يصل خلال العام القادم إلى حوالى ثلث موازنة الدولة